الاقتصاد العالمي بين الركود والتضخم

4/3/2022

ماذا الذي نتوقع أن يشهده الاقتصاد العالمي من تطورات في الأسابيع والأشهر، وربما السنوات القادمة، في أعقاب الاجتياح الروسي لأوكرانيا والعقوبات الغربية التي تفرض على روسيا؟

دعونا نتذكر أن ما يحدث الآن في أوكرانيا يأتي في أعقاب جائحة كورونا التي شكلت صدمة سلبية كبيرة للاقتصاد العالمي، تجلّت في انخفاض العرض من السلع والخدمات نتيجة تقطع سلاسل التوريد، وانسحاب الكثيرين من سوق العمل، وإغلاق العديد من المصانع، وتوقف الإنتاج في كثير من القطاعات وخصوصاً السياحية والإنشائية، وغيرها. وقد تسبب ذلك في نقص المعروض وزيادة كلفة الإنتاج، وبالتالي تضخم في أسعار السلع والخدمات. في نفس الوقت، كان هناك تراجع في الإنفاق الكلي نتيجة انخفاض الدخل والتوقع بأن تستمر الجائحة لفترة طويلة وتردد البنوك في الإقراض، وهو ما هدّد بانكماش في النشاط الاقتصادي الذي واجهته العديد من الدول باللجوء إلى سياسات توسعية لتشجيع الطلب، مثل التيسير الكمي وتخفيض سعر الفائدة وغيرها. وفي ظل الاستمرار في حالة الركود وتزايد المخاوف من ارتفاع معدلات التضخم، بدأ القلق يتزايد من حدوث ركود تضخمي stagflation يهدّد اقتصاديات تلك الدول

الوضع الآن أكثر تعقيداً فقد تسببت حرب أوكرانيا بصدمة سلبية جديدة ضخمة في جانب العرض بعد أن تمت مقاطعة البضائع الروسية وبضائع بعض الدول التي تساند روسيا (مثل بلاروسيا وربما غيرها لاحقاً) بوسائل مختلفة، سواء المباشرة، مثل سحب الاستثمارات في قطاع النفط ووضع قيود على شركات ورحلات الطيران وغيرها، أو غير مباشرة، مثل فصل معظم البنوك الروسية الكبرى عن نظام سويفت أو تجميد أموال البنك المركزي الروسي، مما يعيق عملية التبادل التجاري ويزيد من كلفة الإنتاج والنقل والتوزيع. وبالرغم من الحديث عن استثناء قطاع الطاقة من العقوبات (على الأقل في الوقت الراهن)، فإن ما يحدث يشكل صدمة قوية في جانب العرض، خصوصا وأن روسيا وأوكرانيا من أكبر مصدري المواد الخام والغذاء (وبالذات الحبوب والزيوت النباتية والمعادن) في العالم، كما تنتج روسيا حوالي 12% من النفط العالمي (الثالثة بعد أمريكا والسعودية) وتزوّد أوربا بحوالي 40% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي. وقد بدأت أسعار هذه السلع بالارتفاع المتسارع منذ بداية الأزمة، تغذّيها توقعات باستمرار ارتفاع تلك الأسعار في المستقبل، وهو ما يشغل فتيل التضخم بشكل غير متوقع

لا شك أن لعقوبات الغربية على روسيا سوف توقع ضررا كبيرا بالاقتصاد الروسي، ولكنها ستوقع ضرراً كبيراً أيضاً في الاقتصاد الأمريكي والأوروبي والعالمي، بما في ذلك الدول النامية والفقيرة التي تعاني أصلاً من صعوبات اقتصادية. وبالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة، فقد يهدد ذلك بنشوب أزمة غذاء عالمية تطال جميع الدول في العالم، خصوصا إذا قامت روسيا بالرد على تلك العقوبات بإجراءات مضادة، مثل تخفيض إنتاجها من النفط (وهو ما يعود عليها بالفائدة) أو تقليل صادراتها من المواد الغذائية. سوف يجعل ذلك صدمة العرض الجديدة أكثر إيلاماً وقسوة من أية صدمة سابقة، خصوصا وأنه يأتي في وقت لا يزال فيه الاقتصاد العالمي يعاني من جائحة كورونا ولا تزال الضغوط التضخمية تتراكم منذ أشهر، وبالتالي سوف تقلل هذه الصدمة من معدلات النمو في الاقتصاد العالمي وتزيد، في نفس الوقت، معدلات التضخم؛ أي أن حدوث ركود تضخمي سوف يصبح الأكثر احتمالا خلال الفترة القادمة. هذا هو المأزق الذي تعيشه كثير من الدول في الوقت الراهن، بما في ذلك الدول نفسها التي تفرض العقوبات على روسيا. فكيف يمكن معالجة هذه المشكلة المستعصية؟ وما الذي تستطيع الدول والبنوك المركزية القيام به لمواجهة ذلك؟

إذا حاولت تلك الدول التركيز على مواجهة الركود وتنشيط الاقتصاد، فإن السياسات المناسبة هي السياسات التوسعية النقدية (تيسير كمي، تخفيض سعر الفائدة، شراء سندات في السوق المفتوح، وغيرها). ولكن ذلك سوف يشعل نار التضخم الملتهب أصلاً، خصوصاً وأنه سوف يزيد من توقعات التضخم إلى مستويات تهدد النمو الاقتصادي نفسه. وإذا حاولت تلك الدول التركيز على مكافحة التضخم المتنامي من خلال سياسات نقدية انكماشية، فإن الركود يصبح أكثر حدة وقسوة، وهو ما لا تستطيع الدول أن تتحمله في هذه المرحلة. أما بالنسبة للسياسات المالية، فلن تكون سهلة بعد أن استنفذت معظم الدول جزءاً كبيرا من موازناتها في محاربة كورونا، وأصبح العجز في موازناتها ضخم وغير مستدام، وخدمة الدين العام لديها مرتفعة، بل ومرهقة

كما نرى، ليس هناك حلول سهلة أو مريحة لهذه المعضلة التي سوف يعاني منها الاقتصاد العالمي بأكمله، وليس فقط الدول التي فرضت عقوبات على روسيا. جميع الخيارات مُرّة، وعلى متخذي القرار في كل دول تبنّي الخيار الأقل مرارة، إذا كان هناك فعلا مثل هذا الخيار